المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

المحكم والمحيط الأعظم

ابن سيده (ت ٤٥٨ هـ)

المجلد الأول

(٦ أجزاء)

طبعة جديدة منقحة ومفهرسة

د. عبد الفتاح السيد سليم   د. فيصل الحفيان

معهد المخطوطات العربية

القاهرة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع : ٢٠٠٣/١٨١٥٤
الترقيم الدولى
I.S B. N
977. 5024 - 609

المحكم والمحيط الأعظم / ابن سيده (ت ٤٥٨ هـ) ، تحقيق مجموعة من المحققين .
ط٢ . القاهرة : معهد المخطوطات العربية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) - المجلد الأول (ستة أجزاء) . ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .
ط / ٢٠٠٣ / ١٠ / ١٠

معهد المخطوطات العربية

المراسلات : ص.ب ٨٧ الدقى – القاهرة – ج.م.ع
الهواتف : ٥/٣/٧٦١٦٤٠٢ (٠٠٢٠٢)
الفاكس : ٧٦١٦٤٠١
المقـــر : ٢١ ش المدينة المنورة (نهاية محيى الديـن أبو العز – المهندسين

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير الطبعة الثانية

قبل عدة سنوات ، وتحديدًا فى منتصف تسعينات القرن الآفل ، ولما يبعد كثيرًا ، أعرب المعهد عن سعادته الفائقة ، وهو يزفّ لمتابعى نشاطه ، وللمشغولين بالتراث عامة ، واللغوى منه خاصة ، نبأ استئناف إصدار الأجزاء المتبقية من « المحكم والمحيط الأعظم » لابن سيده (ت ٤٥٨هـ) ، بعد أن توقَّف دهرًا حتى فَقَد الناس الأمل فى اكتماله .

إن حكاية « المحكم » حكاية طويلة ، عمرها يقرب من نصف قرن ، فقد صدر أول الأجزاء عام ١٩٥٨، وصدر آخرها عام ١٩٩٩ .

لقد بُعث الكتاب من جديد ، لكن طول الأمد ، وما تعرض له هذا المعجم الأصيل بين العامين يعيدنا إلى ما سبق أن جاء فى تصدير الجزء الثامن الذى استأنفنا به إصدار الكتاب بعد عودة المعهد إلى القاهرة (١٩٩٠) : « الكتب كالناس ، يحالفها التوفيق ، فتسير وتلمع كالنجوم ، وتتعبد المسالك أمامها ، فتحيط بها القلب ، وتتلقفها الأيدى ، وتجد مكانها واسعًا أمام العيون ، أو تتعثر فتضيع وتتوه ، وتحبو ، فلا يعرفها أحد ، ولا تجد لها مكانًا على خارطة النور » .

كان حظُّ « المحكم » فى النشر قليلًا ، لكن هذه الطبعة الجديدة المنقحة والمفهرسة التى نقدمها اليوم ، قد يكون فيها بعض العزاء ، إذ إنها ستعوض - إن شاء الله - من معاناة المعهد نفسه طوال تلك الفترة ؛ قلةِ ذات يد ، وتنقل بين أكثر من عاصمة عربية ، وصُروف أخرى .

وتزيد معاناة المعهد و« المحكم » معًا مرة أخرى ، عندما تُخرج إحدى دور النشر الكتاب ساطية على جهده وجهد أولئك العلماء الكبار الذين ندبهم لتحقيقه . وتلك قصة أخرى .

هذه هى الطبعة الجديدة ؛ الجديدة حقًّا فى ما طرأ على مادتها من تنقيح ، وما أضيف إليها من فهارس ، والجديدة حقًّا فى لَبوسها (حجمًا وورقًا) ، فهل تمحو ظلم الأيام والناس ، وهل تسعد الكتاب وصاحبه ، وتعود بالنفع والخير على التراث وأهله ؟ نرجو ذلك .

أ.د. أحمد يوسف أحمد محمد

المشرف على المعهد

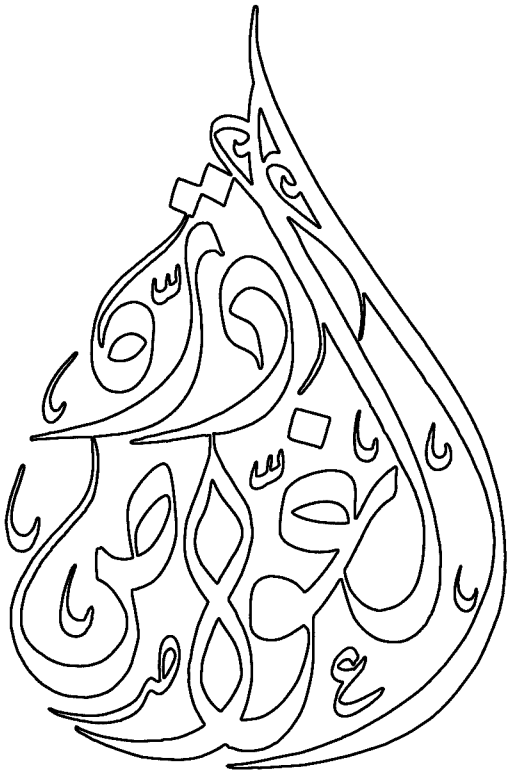

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الطبعة الثانية

هذا كتاب ذو حكاية ، عمرها سبعة وأربعون عامًا ، بدأت عام ١٩٥٦، ولا تزال حيَّة . وهى حكاية ذات شجون ، حقيقة بأن تُحكى ، ونحن نقدم لهذه الطبعة الثانية ، التى تعد « أولى » إذا ما وضعنا فى حسباننا أنها الطبعة الوحيدة الكاملة ، فما سبقها مما صدر عن المعهد كان أجزاء باعدت بين كل مجموعة منها والأخرى السنون ، وما سبقها أيضًا كان طبعة دعيَّة سطت على طبعة المعهد سطوًا كاملًا[1] .

بدأت الحكاية عام ١٣٧٥هـ / ١٩٥٦م ، عندما بزغت فكرة نشر « المحكم والمحيط الأعظم » لأبى الحسن على بن إسماعيل بن سيده ، المتوفى ٤٥٨هـ . وانتقلت الفكرة إلى عالم الواقع عام ١٩٥٨ بصدور الجزء الأول من « المحكم » مصدَّرًا بكلمة للدكتور طه حسين . وفى هذا العام (١٤٢٤هـ /٢٠٠٣م) يصدر المجلد الأول (ستة أجزاء) ، ليعقبه سريعًا المجلد الثانى (الأجزاء الستة الباقية) ، وستتلوهما الفهارس التى ستشغل مجلدًا مستقلًا . وبين التاريخين نحوُ نصف قرن من الزمان ، والكتاب ضحية الظروف والأيام التى عطلت انتظام صدوره ، وبترت الحلم الذى رآه عميد الأدب العربى ، بأن يجعل هذا الكتاب الخطير بين أيدى الناس ، وكان الحلم يتجاوز النشر والتحقيق إلى وضع فهارس ليصبح الرجوع إليه يسيرًا حتى على غير المتخصصين ، فينتفعوا منه ، كما انتفع أسلافهم .

أدرك د . طه حسين بعلمه ودرايته العميقة بالتراث عمومًا وبكتب الأصول خصوصًا ، خطر « المحكم » ومكانة صاحبه ، فأشار على اللجنة الثقافية بالجامعة العربية (لم تكن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قد نشأت بعد) بتحقيق الكتاب ونشره ، وقام بنفسه بتوزيع أجزائه على (صفوة من العلماء) على حدِّ تعبيره . وللتاريخ نذكر هنا ما سبق أن نصّ عليه د . طه من أن نشر الكتاب بدأ بمنحة من الوجيه السعودى حسن الشربتلى .

لقد تقطَّعت الأسباب بـ « المحكم » وصاحبه عبر نحو نصف قرن من الزمان ، فالفكرة ؛

---

(١) صدرت عام ٢٠٠٠ عن دار الكتب العلمية - بيروت ، فى أحد عشر جزءًا .

فكرة النشر، ولدت عام ١٩٥٦، وشهد عام ١٩٥٨ الأجزاء الثلاثة الأولى، وأعقبها بعد عقد من الزمان (١٩٦٨) الجزء الرابع، ثم الخامس (١٩٧١)، والسادس (١٩٧٢)، فالسادس (١٩٧٤)، ثم الثامن حتى الثانى عشر على التوالى (١٩٩٦ - ١٩٩٩).

تنازعت «المحكم» إذن ثلاث مراحل:

فى الأولى: صدرت الأجزاء من الأول إلى الثالث فى عام واحد (١٩٥٨).

وفى الثانية: صدرت الأجزاء من الرابع إلى السادس (٦٨- ١٩٧٢).

وفى الثانية: صدرت الأجزاء من الثامن إلى الثانى عشر (٩٦- ١٩٩٩). وهذه هى الرابعة، وستلبَّث عندها بعد قليل.

وكأن الأسباب التى أشرنا إليها قد مزّقت الكتاب، وأجهضت فرح المعهد، والناس به. فالأجزاء الثلاثة الأولى توالت، لكن الأربعة بعدها لم تبدأ بالصدور حتى انقضى عقد من الزمان، ثم انقطعت السلسلة مرة أخرى، لكن انقطاعها هذه المرة استمر أكثر من عقدين، لتصدر الأجزاء الخمسة الأخيرة، ويكتمل الكتاب.

والمفارقة المثيرة أن الكتاب بأجزائه الاثنى عشر كان محققًا فى خزانة المعهد، لكن التوفيق الذى حالف تحقيق الكتاب تخلَّى عنه فى النشر!

وعبر تلك العقود امتلك بعض الباحثين ثلاثة الأجزاء الأولى، وأمكنهم أن يمتلكوا الأجزاء الأربعة التالية، لكنَّ بعضهم امتلك الأربعة آنفة الذكر، وفلتت منهم سابقتها. وثمة فريق اقتنى الأجزاء التى صدرت بدءًا من عام ١٩٩٤، وأعيتهم الأجزاء السبعة الأولى، أو بعضها.

هى إذن حلقة مفرغة، وكان المعهد مدركًا الأمر، عارفًا بأبعاده، حتى إن الكتاب أصبح هاجسًا فى السبعينيات والثمانينيات من القرن الفائت، يقوَى حينًا، ويضعف حينًا، لكنها الأسباب، وقبلها إرادة الله.

فى السبعينيات كان المعهد وعمله كله فى مهب الريح، فالظروف السياسية العربية أثرت سلبًا، وانحسر عمل المعهد، وتُوِّج الانحسار قبل عامين من نهاية عقد السبعينيات هذا، فتمزَّق شمل المعهد نفسه، بقيت نسخة منه - بلغة المخطوطات - فى القاهرة، ونقلت نسخة أخرى إلى تونس، فتفرقت النسخ، وتعذَّر اكتمال العمل وكماله. واستمرت - كما هو معلوم - نسخة تونس، حتى انتقلت إلى الكويت، لتمكث هناك طوال عقد الثمانينيات. وفى حين كان المعهد فى تلك الفترة (الثمانينيات) ميسورًا فى الكويت، كان فى القاهرة صفر اليدين أو يكاد من التمويل اللازم. وكان يمكن أن يشهد هذا العقد اكتمال الكتاب فى الكويت، لكن غياب

التنسيق بين المعهدين ، وشعور كل منهما بأنه مبتور عن الآخر ، فى انعكاس واضح للخلافات العربية وتوافق مع الحراك السياسى العربى المتعثر ، ذلك كله - وأعْظِمْ به - صرف عن « المحكم » وهو أولى بالعناية والنشر .

وفى مطلع التسعينيات عادت نسخة المعهد فى الكويت إلى القاهرة ، وبرزت سريعًا فكرة إكمال الكتاب ، فالهاجس كان موجودًا ، وما كان تواريه ليزيله . ولم يتأخر تحقيق الفكرة ، فصدر الجزء الثامن ، وتلاه إخوته ، بمعدل جزء كل عام ، وهكذا صدرت الأجزاء جميعًا على ما سلف بيانه فى المرحلة الثالثة .

وأعقب ذلك بروز فكرة أخرى ، تعد بداية المرحلة الرابعة التى تمثلها هذه الطبعة ، وتقوم على إعادة طبع الأجزاء النافدة ليكتمل الكتاب فى أيدى الناس .

وكانت الفكرة فى أول أمرها لا تتجاوز التصوير ، توفيرًا للنفقات ، ومراعاة لميزانية المعهد المتواضعة ، ثم تطوَّر أمرها ، لتصبح إعادة جمع مادة تلك الأجزاء ، فلم تكن عملية التصوير لتتم بالصورة اللائقة ، إذ إن المادة مجموعة قديمًا على طريقة الجمع اليدوى (الإنترتيب) : أحرف ناقصة ، وأخرى باهتة ، وثالثة مطموسة . وبدا الأمر وكأنه عملية ترقيع لثوب متهالك .

وألحَّت فكرة جديدة كانت متوارية لا تبدو إلا على استحياء ، فكرة أن نعيد جمع مادة الأجزاء السبعة من جديد حتى تظهر بصورة لائقة ، تتساوق مع إخوتها الخمسة التى صدرت حديثًا .

ولما أحسَّت الفكرة - مع توفُّر بعض المال - بقبولها ، أسفرت عما كانت تطمح إليه ، وهو أن تُجمع مادة الكتاب كاملًا بأجزائه الاثنى عشر ، ويحظى بلبوس جديد ، ترقُّ فيه الورقة ، حتى يمكن أن يلتئم شمل ستة أجزاء فى مجلد واحد ، وبذلك يخف الوزن وتسهل المؤونة على الباحثين ، ثم لماذا هذا اللبوس الفضفاض (حجم الورقة الكبير ٢١ × ٢٩سم) والتكنولوجيا الحديثة وضعت عشرات ، وربما مئات الكتب على ورقة واحدة (C . D) ، وبيوت الناس تَضيق عليهم بما حولها وبما فيها . الورقة المتوسطة (١٧ × ٢٤سم) إذن أفضل .

وأخيرًا ألا يمكن أن نُعين الباحث أكثر ، فتظهر له كل صيغة جديدة فى سياق المادة اللغوية عن طريق اللون (الأسود) حتى تلتقطها عينه بسرعة .

وفى ثنايا هذه الحكاية الطويلة التى نسجلها للتاريخ ، وفى المرحلة الأولى التى استأنف فيها المعهد إصدار الكتاب ، شُغل المعهد بفهرسة « المحكم » وأَعد له ثلاثة وعشرين فهرسًا ، فمن المعلوم أن الكتاب صدر خِلْوًا من الفهارس باستئناف فهرس للمواد ذُيِّل به كل جزء ،

و« المحكم » - كما نعته المرحوم د . طه حسين فى تصديره الطبعة الأولى « كتاب على دقته يعسر البحث فيه على غير المتخصصين » . وقد وعد يومها بتيسير البحث فيه بما سيوضع من الفهارس لموادها لمختلفة ، لكن الأيام أخلفت وعد أن يصدر الكتاب كله ، بله أن توضع له فهارس .

ولما انجلت فكرة إعادة جمع مادة الكتاب ، وإصداره فى مجلدين (كل مجلد فى ستة أجزاء) لم يكن أمامنا حفاظًا على الفهارس التى قامت على صفحات الطبعة السابقة بمرحلتيها ، إلا أن نلتزم فى الطبعة الجديدة بصفحات الطبعة القديمة ، حتى تكون صفحات الطبعتين متفقتين فى مادتهما وترقيمهما . وكان فى ذلك خير ، فالفهارس الفنية الجديدة التى ستشغل مجلدًا كاملًا ثالثًا ، وتصدر عقب صدور الكتاب ، ستفيد أصحاب الطبعة السابقة .

وليست الفهارس الفنية - على أهميتها - هى ما تتميز به هذه الطبعة ، فالكتاب كله قرئ من جديد ، وقد قام بعبء هذه القراءة د . عبد الفتاح السيد سليم الأستاذ بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ، وكان لهذا القلم دور (متواضع) فى رعاية هذه الطبعة ، ووضع خطتها ، والأسس التى قامت عليها ، سواء من الناحية العلمية أو الشكلية .

إن القراءة التى ذكرنا شملت الكتاب كله بأجزائه الاثنى عشر ، وأمكن من خلالها إعادة النظر فى ضبط المادة ، استكمالًا وإصلاحًا ، اعتمادًا على السِّياق ، وعلى الرجوع إلى المصادر ، كما أمكن توحيد نظام الترقيم للمادة ، ولم يخل الأمر من الضبط المنهجى لصياغة التعليقات والحواشى ، فمن المعلوم أن الكتاب حققه وراجعه وفهرسه ستة عشر محققًا ومفهرسًا ، لكل منهجه وطريقته وأسلوبه ، ولم يراع فى حينه أن يصدروا جميعًا عن نَفَس واحد . وهذا ما حاولت هذه الطبعة أن تستدركه على وسع الطاقة ، وبقدر الإمكان .

نعم لقد كان واردًا فى البال أن تتم معارضة المطبوعة على نسخها الخطية ، لكننا استبعدناها ؛ لأن ذلك يحتاج أولًا إلى وقت طويل وجهد ونفقات ، كما أنه ثانيًا يعنى إعادة تحقيق الكتاب من جديد ، وربما يؤدى ذلك إلى هدم العمل بصورته المحققة تاريخيًّا ، وهو أمر مرغوب عنه ، وخارج عن الإمكان فى هذه المرحلة . وأخيرًا فإن حاجة الباحثين للكتاب أصبحت ملحة ، ولا تحتمل التأجيل أو التأخير .

إن الطبعة الحالية - وإن تكن داخلة تحت عنوان أضعف الإيمان - ترقى بالكتاب إلى درجة عالية فى سلم الكمال ، وتفى بغرض الباحثين ، وتحقق لهم ما يصبون إليه من تحقيق وتوثيق وصحة وضبط .

وفوق كل ذلك فإن الفهارس الوافية التى أُضيفت إليها تزيدها قيمة ، وتضع فى الأيدى

عددًا وفيرًا من المفاتيح التى تكشف ما أودعه ابن سيده من درر فى ثنايا مادة كتابه الغنية .

ولا يفوتنا أن ننوّه بالأعلام الذين كان لهم دور فى نشر « المحكم » ووضعه بين أيدى الناس ، بدءًا من د . طه حسين ، وحسين الشربتلى ، ومرورًا بالدكاترة والأساتذة الذين حققوا أجزاءه وراجعوه وقرأوه وصنعوا فهارسه ، فإلى كل هؤلاء الشكر والتقدير ، واحتساب الأجر والمثوبة عند الله .

إن سعادة المعهد - وهو يضع بين أيدى الباحثين هذه الطبعة الجديدة لكتاب ابن سيده العظيم « المحكم » - لا توازيها سعادة ، ونحسب أنها سعادة تعدل سعادته التى تقاسمتها سنين طويلة من نشر التراث ، فـ « المحكم » على حد تعبير طه حسين « أصل خطير من أصول المعجمات العربية . . ونشره إحياء لكتاب خطير يجب أن يحيا ، وهو إحياء لعالم جليل من أئمة اللغة فى الأندلس ، ومن حقه أن يظهر فضله » .

القاهرة فى :

١٧ من رمضان ١٤٢٤هـ

١٢ من نوفمبر (تشرين الثانى) ٢٠٠٣م

د. فيصل الحفيان

مدير عام المعهد

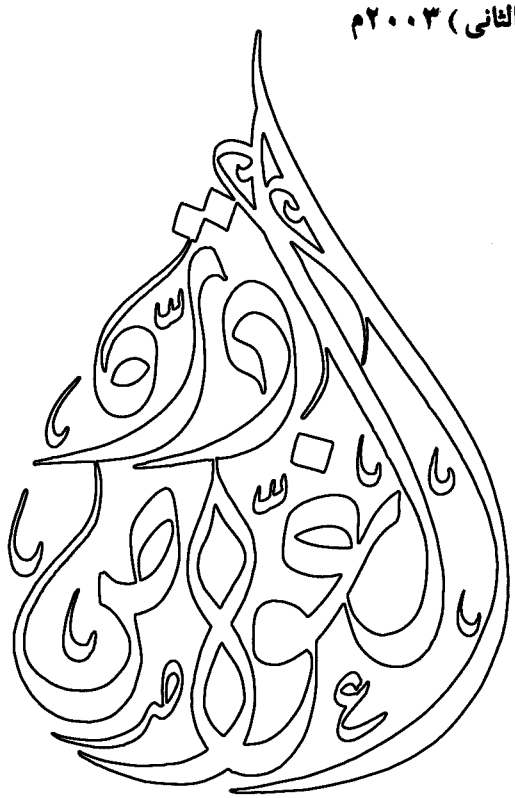

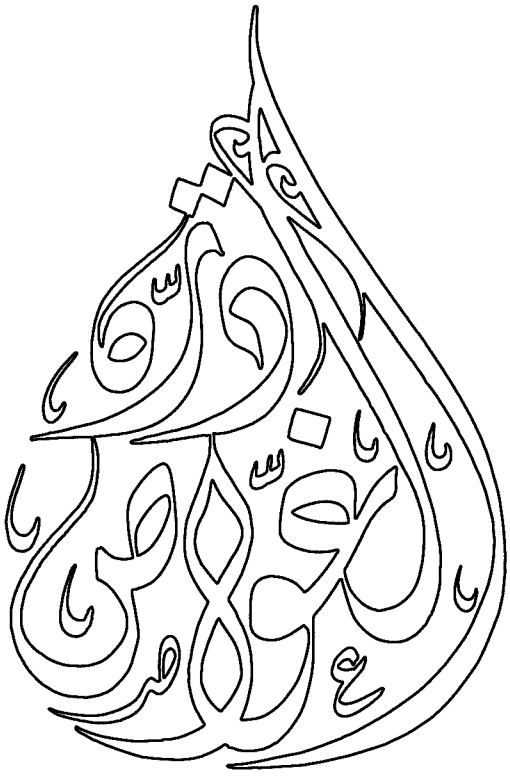

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

المحكم والمحيط الأعظم

ابن سيده (ت ٤٥٨ هـ)

الجزء الأول

تحقيق

مصطفى السقا   د. حسين نصار

طبعة جديدة منقحة ومفهرسة

د. عبد الفتاح السيد سليم   د. فيصل الحفيان

معهد المخطوطات العربية

القاهرة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

الطبعة الثانية ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
الطبعة الأولى ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م

تصدير

للأستاذ الدكتور طه حسين

هذا كتاب يُعتبر أصلًا خطيرًا من أصول المعجمات العربية ، فصاحبه قد جمع كل ما سبق إليه الذين وضعوا المعجمات ، ودرسه وحقَّق منه ما يحتاج إلى تحقيق ، وصحَّح منه ما لم يكن بدّ من تصحيحه . وأهدى إلى العالم العربىّ كتابه هذا الضخم ، مرجعًا أساسيًّا بألفاظ اللغة العربية ؛ ودقته فى البحث ، وحُسْنِ تجليته للمشكلات ، يعرفه كلّ من رجع إلى « المخصّص » الذى نُشر فى مصر ، والذى لا يقلّ خطورة عن هذا الكتاب .

ولكنه على دقَّته يعْسُر البحث فيه على غير المتخصّصين ؛ لأن مؤلفه قد رتَّبه على الطريقة القديمة التى اصطنعها القدماء من أصحاب المعجمات .

ولكنَّا سنيَسِّر لهؤلاء البحث فى هذا الكتاب عما يحتاجون إلى البحث عنها ، بما سيوضع من الفهارس لموادّه المختلفة ، بحيث يصبح الرجوع إليه يسيرًا بالقياس إلى المتخصصين وغير المتخصصين . والذين ينظرون فى المعجمات التى أُلِّفت بعد هذا الكتاب يستطيعون أن يلاحظوا أن أصحاب هذه المعجمات يرجعون دائمًا إلى كتاب « المحكم » وكتاب « المخصص » ، وربما أخذوا منهما دون الإشارة إليهما . وربما ذكروا اسم المؤلف ولم يذكروا اسم الكتاب الذى رجعوا إليه من هذين المعجمين .

وقد رأت اللجنة الثقافية للجامعة العربية أنَّ نَشْرَ هذا الكتاب خدمةٌ جليلة للغة العربية ، فهو إحياء لكتاب خطير يجب أن يحيا ، وهو إحياء لعالم جليل من أئمَّة اللغة فى الأندلس ، ومن حقه أن يظهر فضله ، وينتفع الناس بعلمه فى هذه العصور الحديثة ، كما انتفع به القدماء قبل أن تُعرَف المطبعة ويسْهُل النشر ، ويُتاح للناس إحياء ما مضى من مجد أجيالهم القديمة .

وقد وَكَلَتْ الجامعة العربية تحقيق هذا الكتاب إلى صفوة من العلماء ، فهم ينهضون بمهتهم ، أَكْفَاءً لها جديرين بها ، ويحتملون تَبِعَاتِ هذا التحقيق كما يحمل العالم الكريم أمانة العلم فى جدّ وعزم ، وفى غير قصور أو تقصير .

وليس بدّ من أن أشكر للجامعة العربية حرصها الشديد على إحياء التراث العربى فى العلوم والآداب والفنون ، تبذل فى ذلك ما تملك من الجهد ، وما يتاح لها من المال .

وليس بدّ كذلك من أن أعترف بفضل الوجيه السعودى **حسين الشربتلى** ، فبِمالِه يُنْشَرُ هذا الكتاب ، كما ينشر غيره من الكتب فى التاريخ الإسلامى العربى .

وقد بارك اللّه للجامعة العربية فى منحة هذا السيد الوجيه الكريم ، فجعلت تنفق منها على إحياء هذه الطائفة القيِّمة من الكتب العربية القيِّمة .

وإنى لأرجو أن يعرف المنتفعون بهذه الكتب الفضل كل الفضل لهذا السيد الكريم الذى أتاح نشرها ، وأن يتولى اللّه جزاءه أحسن الجزاء ، بما يُشدِى إلى التراث العربىّ من معروف ، وما يُيَسِّر من إحياء نفائسه التى لم تكن لترى النور إلا بفضل معونته وتأييده .

طه حسين .

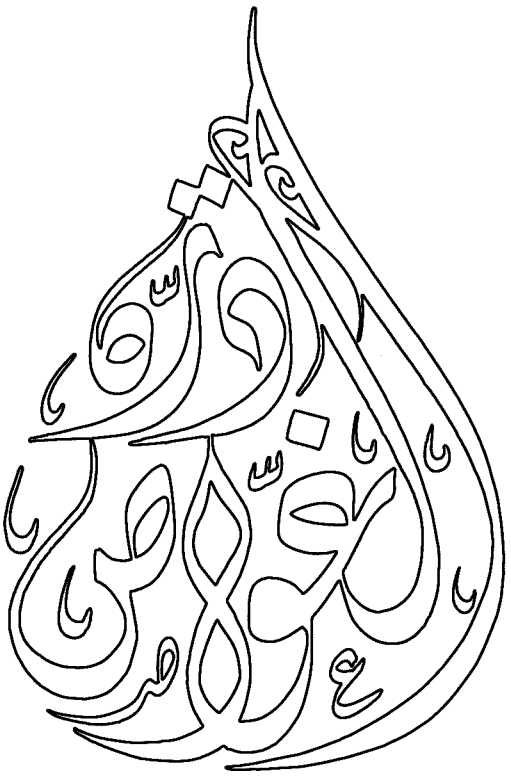

مقدمة

ابن سِيْدَهْ اللغوى الأندلسى

وكتبه ومناهجه

اشتهر مؤلِّف « المحكم » بين معاصريه ومَنْ بَعْدَهُمْ من لغويين وأدباء ومؤرّخين بكنيته : « ابْن سِيدَه » ، ولكن هذه الشُّهرة أنْسَتِ الناس اسمَ أبيه ، فوقع بينهم الخلاف حين أرادوا تدوينه . قال ياقوت[١] : « قال الحُمَيدى : علىّ بن أحمد ، وفى كتاب ابن بَشْكُوال : علىّ بن إسماعيل ، وفى كتاب القاضى صاعد الجَيَّانى : علىّ بن محمد ، فى نسخة ، وفى نسخة : « علىّ بن إسماعيل » . فاعتمدنا على ما ذكره الحميدىّ ؛ لأنَّ كتابه أشهر » . ولا زال الباحثون إلى اليوم مُجمعين على اسمه وكنيته : علىّ بن سِيدَه ، ومختلفين فى اسم أبيه ، بين : إسماعيل ، وأحمد ، ومحمد ، وإن مال كثيرون إلى أنه إسماعيل .

وُلِد ابن سِيدَه حوالى عام ٣٩٨هـ فى مدينة « مُرْسِيَة » من أعمال تُدْمِير ، المتصلة بإقليم جَيَّان ، شرقىَّ قُرْطبة ، وكان ضريرًا كأبيه ، وإن لم يصرّح أحد من مترجميه : أوُلِدَ أعمى ، أم فقد البصر بعد مولده ؟

وتلقَّى العلم على أبيه الذى كان قَيِّمًا بعلم اللُّغة ، وعلى أبى العلاء صاعد بن الحسن بن عيسى الرَّبعىّ البغدادىّ اللغوى ، الوافد على الأندلس ، وأبى عمر أحمد بن محمد الطَّلَمَنكىّ الحافظ المقرئ ، وغيرهم ، وإلى جانب دراسته اللغةَ والنحوَ والأدبَ ، عُنِى بالمنطق عناية طويلة ، وارتضى فيه مذهب مَتَّى بن يونس . وقد بلغ فى هذه العلوم التى حصَّلها مرتبة رفيعة ، حتى قال عنه مترجموه : « لم يكن فى زمانه أَعْلَمُ منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلَّق بها ، وكان متوفِّرًا على علوم الحكمة ، ذا حظّ وتصرُّف فى الشِّعر » .

وقال هو عن نفسه[٢] : « إنى أجد علم اللغة أقلّ بضائعى ، وأيسر صنائعى ، إذا أضفته إلى ما أنا به من علم حقيقِ النحو ، وحُوشِىّ العروض ، وخفىّ القافية ، وتصوير الأشكال المنطقية ، والنَّظر فى سائر العلوم الجَدَلية » .

ويتبيَّن من « المحكم » ، أنَّ مؤلِّفه كان على جانب كبير من العلم بالقراءات ، ولعله أخذ علمه بها من إقامته بمدينة « دانية » ، التى اشتهرَت بأن « أهلها أَقْرَأُ أهل الأندلس ، لأن أميرها مجاهدًا العامرىّ ، كان يستجلب القرّاء ويتفضَّل عليهم ، ويُنفق عليهم الأموال »[٣] .

واشتهر ابن سِيدَه بالحفظ ، فى اللُّغة والنَّحو خاصة . قال أبو عمر الطَّلَمنكىّ : « دخلت مُرْسِيَة ، فتشبَّث بى أهلها ، ليسمعوا عنى « الغريب المصنف » لأبى عُبيد ، فقلت لهم : انظروا من يقرأ لكم ، وأمسك أنا

---

(١) معجم الأدباء ٥ : ٨.

(٢) المحكم ١٦.

(٣) ياقوت : معجم البلدان : دانية.

كتابى . فَأَتَوْنِى برجل أعمى ، يُعرَف بابنِ سِيدَه . فقرأ علىَّ من أوله إلى آخره ، مِنْ حِفْظِهِ ، فعجبت منه » .

واتصل المؤلِّف بالأمير أبى الجيش مجاهد بن عبد اللَّه العامرىّ ، من موالى عبد الرحمن النّاصر بن المنصور محمد بن أبى عامر المعافرىّ ، وأصله مملوك رومىّ ، ولكنه تحلَّى بالعلم والشَّجاعة والإقدام . فلما جاءت أيَّام الفتنة ، وتغلَّبتِ العساكر على النواحى ، سار هو فيمن تبعه إلى الجزائر التى فى شرق الأندلس ، فاستولى على دانيةَ ومُيُورَقَةَ ومَنُورَقَةَ ويابسةَ عام ٤٠٦ أو ٤٠٧هـ . ثم قصد سَرْدانيةَ ، وتغلَّب على أكثرها ، وافتتح معاقلها ، وأقام بها . ثم اختلفت عليه أهواء الجند ، وتَداعَى عليه ملوك إيطاليا وألمانيا ، وأرسلوا إليه الجيوش بعد الجيوش للقضاء عليه . وعندما وصلته أنباء هذه الجيوش ، أراد الرَّحيل عن سَرْدانية ، ولكن الجيوش عاجَلَتْهُ ، وأوقعت به هزيمة منكرة ، وقَتلت كثيرًا من أصحابه وجنوده ، واستولت على أكثر أسطوله ، وأسرت نساءه وأولاده وبناته ، ونجا هو بشقّ النَّفس ، ولم يستطع أن يخلِّص أولاده إلا بعد زمن طويل . واستمرّ يحكم دانية إلى أن توفى سنة ستّ وثلاثين وأربع مائة .

وكان مجاهد من أهل العفاف والعلم والشَّجاعة ، تحقَّق بعلم العربية ، وتصرَّف فى علوم القرآن : قراءته ، ومعانيه ، وغريبه ، عُنِى بطلب ذلك من صباه إلى اكتهاله . وجمع من الكُتب ما لم يجمعه أحد من نُظرائه ، وأتت إليه العُلماء من كلّ صُقْع . فاجتمع بِفِنَائِهِ جملةٌ من مَشْيَخَتهم ومشهور طبقاتهم ، كأبى عمرو المقرئ ، وابن عبد البرّ ، وابن مَعْمر اللغوىّ . فشاع العلم فى حضرته ، حتى فَشا فى جواريه وغلمانه ،فكان له من المصنِّفين عدّة يقومون على قراءة القرآن ، ويُشاركون فى فنون العلم ، يُجمِّلونه بها ، ويشرّفون دولته . وقد بذل لأبى غالب تمّام بن غالب ألف دينار ، ليزيد اسمه فى ديباجة معجمه « المُوعِب » . فَأَبَى . وألَّف مجاهد نفسه كتابًا فى العَروض ، يدلّ على قوّته فيه .

وألَّف ابن سِيدَه لهذا الأمير كتابَي « المحكم » و« المخصَّص » . وبَقِىَ على صلته بابنه الأمير « إقبال الدولة » ، غير أن نَبْوة عرضت بينهما ، فخاف ابن سِيدَه ، وهرب إلى بعض الأعمال المجاورة ، وبقى بها مدة ، ثم استعطفه بقصيدة طويلة ، قال فيها :

ألا هل إلى تَقْبِيلِ راحتكَ اليُمْنَى ... سَبيلٌ فإنَّ الأمنَ فى ذاكَ واليُمْنا

ضَجِيتُ فهل فى بَرْدِ ظِلِّك نَوْمةٌ ... لذى كبدٍ حَرَّى وذى مُقْلة وَسْنَى

وَنِضْوِ هُمومٍ طَلَّحَتْه خُطُوبها ... فلا غاربًا أبقَيْنَ منه ولا مَتْنا

غريبٌ نأَى أهلوه عنه وشَفَّه ... هواهُم فأمْسَى لا يَقَرُّ ولا يَهْنا

فيا ملكَ الأملاك إنى مُحَلَّأٌ ... عن الوِرْدِ لا عنه أُذاد ولا أُذْنَى

تَحَيَّفنى دهرِى فأقبلتُ شاكيا ... إليك أمأذونٌ لعبدك أم يُثْنَى

وإن تتأكَّدْ فى دمى لك نِيَّةٌ ... بسَفْكِ فإنى لا أحبّ له حَقْنا

دمٌ كَوَّنَتْه مَكرماتُك ، والذى ... يكوِّن لا عتبٌ عليه إذا أفْنَى

إذا مـا غـدا مـن حَـرّ سَـيْـفـك بـارِدًا فَـقِـدْمًـا غـدا مـن بَـرْدِ بِـرّك لـى سُـخْـنـا
إذا قِـتْـلـةٌ أرْضَـتْـكَ مِـنَّـا فـهـاتِـهـا حـبـيـبٌ إلـينا مـا رضـيـتَ بـه عـنَّـا

فَرَضِيَ عنه .

وفى يوم جمعة كان صحيحًا سَوِيًّا إلى وقت صلاة المغرب . ثم دخل المتوضَّأ ، فأُخرج منه ، وقد سقط لسانه ، وانقطع كلامه ، وبقى على تلك الحال يومين . وفى عشيَّة يوم الأحد لأربع بَقِينَ من شهر ربيعٍ الآخر سنة ثمانٍ وخمسين وأربع مائة ، تُوُفّى علىّ بن سِيدَه بدانية ، بالغًا من العمر ستِّين سنة أو نحوها . وقيل : تُوفى سنة ثمان وأربعين وأربع مائة ، والأوّل أصحّ وأشهر .

* * *

ألَّف ابن سِيدَه عدّة كتب ، وصل بعضُها إلينا ، وفُقِدَ بعضُها الآخر ، ولم يبق منه غير عنوانه وحده ، أو مضافًا إليه إشاراتٌ مجملةٌ إلى حجمِه وموضوعاته ، وبعضها لا يعرف عنوانه .

فقد نسب بعض أصحاب الطبقات إلى ابن سيده « تأليفًا كبيرًا مبسوطًا فى المنطق » ، ولم يذكر عنوانه ، ولم نعثر عليه بعد .

وذكر بعض من ترجم له ، أنه ألَّف الكتب التالية ، وكلها لم يصل إلينا .

كتاب الأنيق فى شرح الحماسة ، فى ستّ مجلدات ، أو عشرة أسفار ، على خلاف بين المراجع .

كتاب شاذّ اللغة ، فى خمس مجلدات .

كتاب شرح كتاب الأخفش .

كتاب شرح العالم والمتعلِّم ، على المسألة والجواب .

وذكر ابن سيده نفسه فى مقدمة « المحكم » ثلاثة كتب من تأليفه ، وربما كانت أربعة ، وهى :

كتاب « الوافى ، فى علم القوافى »[١] ، وسمَّاه فى موضع آخر : « الوافى فى أحكام علم القوافى »[٢] . وتبين فى حديثه عنه أنَّه ملخَّص ، عالج فيه الضرائر الشِّعرية ، ونقد باب عيوب الشِّعر وطوائف قوافيه ، من كتاب « الغريب المصنف » ، لأبى عُبيد القاسم بن سَلَّام[٣] .

وكتاب نَقد فيه الأمور الصرفية وغير الصرفية من كتاب « إصلاح المنطق » لابن السِّكِّيت ، قال[٤] : « وأىّ شىء أذهب لزَيْن ، وأجلب لعَبْر عين ، من معادلته فى كتابه الموسوم بالإصلاح ، الرَّيْم الذى هو القبر والفضل ، بالرِّيم الذى هو الظَّبى ؟ ظن التخفيف فيه وضعًا . ومن اعتقاده فى هذا الباب أن الغِين ، وهو جمع شجرة غَيْناء ، وأن الشِّيم جمع أشيم وشَيْماء ، وزنه « فِعْل » ، وذهب عليه أنه « فُعْل » : غُونٌ ، وشُومٌ ، ثم

(١) المحكم ٤.
(٢) المحكم ١٠.
(٣) المحكم ٤.
(٤) المحكم ٤.

كُسرت الفاء لتسلم الياء ، كما فُعِلَ ذلك فى بِيض . وهذا باب من التصريف مورودٌ مَنْهَل ، ومعلوم غير مَجْهَل ، إلى غير ذلك من الخطأ الذى لا أُحْصى عَدَدَه ، ولا أحصُر مَدَدَه . وقد أفردت فى ذلك كتابًا » . وربما كان ذلك الكتاب هو الذى عرفه المترجمون لابن سِيدَه باسم « العويص ، فى شرح إصلاح المنطق » ، ويكون الكتاب بذلك شرحًا ونقدًا .

وكتاب فى التذكير والتأنيث . قال[1] : « وأما ما أتركه من الإشعار بالتذكير والتأنيث ، فإنما ذلك لأنى قد أفردت له كتابًا لم يوضع فى معناه ما يُوازيه ، فضلًا عما يساويه . وكذلك الممدود والمقصور » .

وتُشْعرنا العبارة الأخيرة فى الفقرة السابقة ، أنه ربما ألَّف كتابًا فى المقصور والممدود أيضًا .

ونسب له ياقوت ، والصَّفَدىّ وَفْقًا له ، « كتاب العالم فى اللغة ، على الأجناس ، فى غاية الإيعاب ، نحو مائة سِفْر ، بدأ بالفلك وخَتم بالذَّرّة » . ولكن المعروف أن الكتاب الذى يحمل هذا الاسم ويتحلى بهذه الصفات ، من تأليف أحمد بن أبان بن سَيِّد[2] . ويُخَيَّل إلينا أن الأمر التبس على ياقوت .

ووصل إلينا من مؤلَّفات ابن سِيدَه كُتب ثلاثة ، وهى : « شرح مشكل شعر المتنبى » ، و« المُخصَّص » ، و« المحكم » ، ومشكل شعر المتنبى : كتاب لم يُطبع بعد . وإنما تحتفظ دار الكتب المصرية بنسخة مخطوطة منه ، محفوظة بالرقم (٢ أدب م) . ويضم الكتاب ١٨٩ ورقة ، تحتوى كل صفحة منها على ١٩ سطرًا ، ويتألَّف كل سطر من ٩ كلمات ، على وجه التقريب . وقد ألَّفه ابن سيده بعد « المخصّص » ، إذ يذكره فيه .

ولم يُعالج المؤلف فى هذا الكتاب كل قصيدة بجميع أبياتها ، فيشرَح كل بيت منها . وإنما تناوَل الأبيات التى رأى أنها تحتوى على أمور جديرة بالتعليق عليها ، من الناحية النحوية أو اللغوية أو العروضية أو المجازية أو المنطقية . وسَّع المؤلف القول فى هذه الجوانب ، وكثيرًا ما اقتبس فيها عن سيبويه وأبى علىّ الفارسىّ ، واستشهد بالأشعار المختلفة .

ونمثِّل لشرحه بقوله :

« قال المتنبى :

ظَلْتَ بها تَنْطَوِى على كَبِدٍ   نَضيجةٍ فوق خِلْبِها يَدُها

ظَلْتَ : أقمت . والخِلب : غشاء الكبد . والبيت مضمن بالأوّل ، وهو : * أبْعدَ ما بان عَنْكَ خُرَّدُها * فالعامل فى « أبْعَدَ » : « ظَلْتَ » ، كأنه قال : ظلْت بها أبْعَدَ ما كان خُرَّدُهَا . والمعنى : أبْعَدَ ما بان خُرَّدُها ظَلْتَ منطويًا على كبد قد أنضجها التوجُّع ، وأذابها التفجُّع . وعليها يدُها ، إنما توضع اليد على الكبد ؛ خشية من ضعفها ، تُؤيِّد بذلك . وكذلك يُفعَل بالفؤاد ، كقول الآخر :

(١) المحكم ١٤.

(٢) انظر القفطى : إنباه الرواه ٣١/١، وياقوت : معجم الأدباء ٢٠٣/٢، والسيوطى : البغية ١٢٦.

وضعت كفى على فؤادىَ مِنْ نار الهوَى وانطوَيت فوق يدى

وأكثر الناس على أن « نضيجة » صفة للكبد فى اللَّفظ والمعنى ، ولا حظّ لليد فى النُّضْج ، وإنَّما يُريد أن اليد موضوعة على خِلْب الكبد فقط ، ويقوّيه البيت الذى أنشدناه ، وهو :

وضعت كفى على فؤادىَ مِنْ نار الهوَى .....

وقد يجوز أن تكون « نضيجة » صفة للكبد فى اللفظ ، ولليد فى المعنى ، أى : على كبد قد نضجت يدها على خِلْبها من حرارتها ، وهذا أبلغ ؛ لأنها أنضجت اليد ، وهى موضوعة على الخِلْب من حرّ الكبد ، فما الظنّ بالكبد ؟ فإذا كان المعنى على هذا ، جاز فى « نضيجة » الجرُّ والرَّفع ، فالجرّ على الصفة للكبد فى اللفظ ، والرفع على أن تكون خبرَ مبتدأ ، وذلك المبتدأ هو اليد ، كأنه قال : يدُها نضيجةٌ فوق خِلبها ، وهذا كما تقول : مررت بامرأة ظريفة أمَتُها ، فالظَّرْف فى اللَّفظ للمرأة ، وفى الحقيقة للأمة . وإن شئت قلت : ظريفةٌ أمتُها ، أى أمتُها ظريفة . وأما إذا كانت النَّضيجة صفة للكبد فى اللفظ والمعنى ، فإنه لا يكون فيها إلا الجرّ . وكون « نضيجة » صفة لليد أبلغ فى المعنى ؛ لأنها حينئذ نضيجة بما ليس فى ذاتها ، وإذا كانت نعتًا للكبد ، فهى نضيجة بما فى ذاتها ، واحتراق للشىء بما ليس فى ذاته ، أبلغ من احتراقه بما فى ذاته . وإنما يريد أنه إذا وَضع يده على كبده متألمًا ، نضجت اليد بِحَرِّ الكبد ، كقوله :

هلِ الوجدُ إلَّا أنَّ قلبىَ لو دنا منَ الجَمْرِ قِيدَ الرُّمحِ لاحترَق الجمرُ

وهذا عندى أبلغ من قول المتنبى ؛ لأن اليد على إذا كانت خِلْب الكبد ، فهى أقرب إلى الحرّ من الفؤاد ، من الجمر إذا كان بينه وبين الجمر قِيدُ رمح ، مع أنه جعل الجمر النارىّ مُحترِقًا من حرّ فؤاده ، فحرّ الفؤاد إِذَنْ أشدّ من حرّ الجمر .

شاب من الهَجْر فَرْقُ لِمَّتِه فصار مثلَ الدِّمَقْس أَسْودُها

فى هذا البيت تَرْمَلة[1] صنعة ، قال : فَرْق لِمَّتِهِ ، فخصّ جزءًا من اللِّمة ، ثم قال : أسودها ، فعَمّ ، لكن قد يجوز أن يعود الضمير إلى الفرق ، وإن كان الفرق مذكَّرًا ؛ لأن المذكر إذا كان جزءًا من ذات المؤنث ، جاز تأنيثه . أنشد سيبويه :

وتَشْرَق بالقول الذى قد أذعته كما شَرِقتْ صدرُ القناة من الدم

وقد يجوز أن يريد بياض اللِّمة كلَّها ، وخصَّص الفرق ، لأنه معظم الرأس ، ثم أعاد الضمير إلى اللِّمة . وإنما وجه استواء الصنعة لو اتَّزَنَ له ، وحَسُن فى القافية أن يقول : شابت من الهجر لِمَّتُه ، فصار مثل الدّمقس أسودُها ، أو يقول : أسودُه ، بعد قوله : فَرْقُ لمته . وأسودها هنا : ليست مفاضلة ، إذ لو كان ذلك لكان أشدّ سوادًا ، وقد يجوز أن يكون أراد المفاضلة ، فقد جاء ذلك شاذًّا . فقوله : أسودها ، يريد به : مُسْوَدّها ، كما يُقال : هو أَسْوَدُ القوم ، أى : الأَسْودَ فيهم ...

---

(١) فى التاج : ترمل عمله : لم يتنوق فيه ، ولم يطيبه ، لمكان العجلة . اهـ.

أَثَّرَ فيها وفى الحديدِ وما أَثَّر فى وجهه مُهَنَّدُها

أثر فى الشىء : غادر فيه أثرًا . ولا يكون التأثير إلا فى الجواهر ، كقولك : أَثَّرَ المطر فى الحائط ، والخُفُّ فى الأرض ، وأثَّر المرض فى جسمه ؛ ولا يكون ذلك فى العَرَض . وقد اقتَسم قوله : « أثَّر فيها وفى الحديد » ، جوهرًا وعَرَضا . أما الجوهر فالحديد ، فالتأثير فيه سائغ ، وأما الهاء فى قوله : « فيها » ، فعَرَض ، لأنها كناية عن الضربة التى فى قوله : * يا ليتَ بى ضَرْبةً أُتِيحَ لها * . وإنما لم يصحّ التأثير فى العرض ، لأن التأثير إبقاء الأثرِ ، والأَثَرُ عَيْن ، والعين لا يكون إلا فى عين مثله ، أعنى بالعين الجوهر ، إذ لا يحمل الجوهرَ إلا جوهر ؛ وأما العَرَض فليس بِعَيْنٍ ، فيكون حاملًا لعين آخر . فَإِذَنْ قوله : أَثَّرَ فيها ، استعارة ومجاز غريب ، كأنه توهَّم الضربة عينًا ، بل هو عندى أبلغ ؛ لأنه إذا أمكنه التأثير فى العرض كان له فى الجوهر أَمْكَنُ ، لكنه مع ذلك قول شِعْرىّ ، أَعْنِى أنه ليس بحقيقة . قوله : * وما أثَّر فى وجهه مُهَنَّدُها * المهند : السيف ، وهو عندى من قولهم : هَنَّدتْهُ النساء ، أى تيَّمته ، والمتيَّم نحيل ، وكذلك السيف . ولم يَنْفِ تأثير المهند فى وجهه نفيًا كليًّا ، وكيف ذلك ، وقد أثبت الضربة ، وهى التأثير ؟ وإنما أراد أن المهند لم يؤثر فى وجهه أثرًا قبيحًا ؛ لأن وقوع الضربة على الوجه يَزِينُ ولا يَشِينُ ، لدلالتها على الشَّجاعة والإقدام ، كما أن التأثير فى الظهر دليل الجبن والفرار ، كقوله :

فلَسنا على الأعقابِ تَدْمَى كُلومُنا ولكنْ على أعقابنا نَقْطُر الدما

ويُرْوَى : يقطر الدَّما ، جعل الدَّما اسمًا مقصورًا كفَتى ، أنشدنا الفارسى :

كمَهاةٍ فقدتْ بَرْغَزَها أعقبتها الغُبْسُ منه نَدَمَا

غفلت ثم أتت تطلبه فإذا هِى بعظامٍ وَدَمَا

فهذا شىء عرض ، ثم نعاود الغرض . فكأن المهندَ لما وقع على وجهه ، فكان ذلك إشعارًا بالإقدام ، لم يؤثِّر فيه الْبَتَّة ، فلذلك نفى التأثير فى اللفظ نفيًا عامًّا . ونحوه ما حكاه سيبويه من قولهم : تَكَلَّمْتَ ولم تتكلمْ ، أى : إنك لَمَّا لم تَجِدْ ولا أصبت ، كنت بمنزلة من لم يتكلَّم ، وإن كنت تكلَّمت » .

المخصَّص : أما المخصَّص لابن سِيدَه ، فقد طُبع بالمطبعة الأميرية ، فى بولاق ، فى سبعة عشر سِفْرًا متوسطًا ، شغل طبعها المدة بين سنتى ١٣١٦ و١٣٢١هـ ، وأشرف على طبعه الأستاذ الإمام محمد عبده ، والأستاذ محمد محمود بن التلاميد الشَّنقيطىّ ، مع بعض الشيوخ الآخرين ، وأضاف الشيخ الشَّنقيطىّ بالطُّرَّة[1] بعض الشروح والتعليقات المُقتبسة غالبًا من القاموس واللسان .

وقد ذكر ابن سِيدَه « المخصّص » فى مقدمة « المحكم » ، و« المحكم » فى مقدمة « المخصص » ، بصورة جعلت من العسير على القارئ القطع بالسابق منهما فى التأليف . فقد قال فى « المحكم »[2] عن الموفَّق الذى أهدى إليه كتابيه :

(١) طُرَّةُ الثوب والكتاب : حاشيته.

(٢) ص ٦.